تحالف مكة للدفاع المشترك: نحو منظومة ردع وأمن إقليمي مستدام

محمد صادق شيخ ديب

08 اوغسطس 2026

مقدمة: من الاتفاق السياسي إلى المنظومة الأمنية

يمثل توقيع السعودية وتركيا وباكستان "اتفاقية مكة للدفاع المشترك" في مكة المكرمة، يوم الجمعة 7 أغسطس 2026، تطوراً مهماً في بنية الأمن الإقليمي. جمع الاتفاق بين ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ورئيس الوزراء الباكستاني محمد شهباز شريف، ويقوم على دمج ثلاث دول تتقاطع فيها أبعاد القوة الاقتصادية والسياسية والجغرافية والصناعية والعسكرية بنسب متفاوتة، لا على توزيع كل بُعد على دولة واحدة حصرياً. فالسعودية تتصدر بثقلها الاقتصادي ومكانتها الدينية ومركزيتها الجغرافية في الخليج والعالم الإسلامي؛ وتركيا تضيف موقعاً جغرافياً وسياسياً مزدوجاً بوصفها جسراً بين أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، وعضواً في حلف الناتو يمنحها ارتباطاً مؤسسياً فريداً بمنظومة الأمن الغربية، إلى جانب قاعدتها الصناعية والتكنولوجية المتقدمة؛ أما باكستان فتملك عمقاً جغرافياً وسياسياً عند تقاطع جنوب آسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، وحضوراً مؤسسياً في منظمة التعاون الإسلامي، إضافة إلى كونها الدولة ذات الأغلبية المسلمة الوحيدة المعروفة بامتلاك أسلحة نووية. وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية المعلنة لا تتضمن، وفق المعلومات المتاحة حتى إعداد هذا البحث، أي التزام نووي مشترك بين الأطراف الثلاثة. وتنص المبادئ المعلنة على أن أي هجوم مسلح على إحدى الدول الثلاث يُعد هجوماً عليها جميعاً، مع تطوير أوجه التعاون الدفاعي والعسكري بينها.

ولا تكمن أهمية الاتفاق في رمزية توقيعه في مكة المكرمة فقط، بل في احتمالية تحوله إلى إطار مؤسسي جديد لإنتاج الأمن الإقليمي. غير أن هذا التحول لن يتحقق بالبيانات السياسية وحدها، لأن التحالفات الدفاعية الفاعلة تحتاج إلى قيادة مشتركة، واستخبارات متكاملة، وقابلية تشغيل بيني، وتمويل مستدام، وقواعد قانونية لحل الخلافات، وصناعة دفاعية قادرة على تجاوز قيود التكنولوجيا وسلاسل الإمداد، إضافة إلى قدرة الأعضاء أنفسهم على تجاوز خلافاتهم التاريخية الخاصة.

يفرّق هذا البحث بوضوح بين ثلاثة مستويات من المحتوى:

الوقائع المستندة إلى البيان الرسمي والتصريحات الموثقة،

والتحليل المبني على قراءة السياق الإقليمي والخبرات المقارنة لتحالفات مشابهة،

والتوصيات التي تمثل مقترحات لتفعيل الاتفاق لا وصفاً لهياكل قائمة بالفعل. وعليه، فإن

"تحالف مكة" ينبغي أن يُقرأ باعتباره مشروعاً طويل الأجل لبناء قدرة ردع جماعية، تُختبر بمدى قدرته على تحويل نص الاتفاق إلى مؤسسات فعلية، لا بحجم البيانات السياسية المصاحبة له.

أولاً: السياق الزمني والدوافع الجيوسياسية

لم يولد هذا التحالف من فراغ، بل جاء بعد مسار تدريجي من المشاورات امتد نحو عام. فقد أبرمت الرياض وإسلام آباد في 17 سبتمبر 2025 اتفاقية دفاع استراتيجي مشترك في الرياض، عززت شراكة أمنية ممتدة لعقود بين البلدين، ثم أفادت تقارير صحفية في مطلع عام 2026 بوجود مشاورات ثلاثية، أكد وزير الخارجية التركي هاكان فيدان إجراءها من دون الإعلان آنذاك عن توقيع اتفاق. وقد جاء توقيع الاتفاق في سياق تصاعد التوترات العسكرية والسياسية في الشرق الأوسط، وتزايد المخاوف من انعكاس الصراعات على أمن الخليج والطاقة والممرات البحرية. وهذا التسلسل مهم لأنه يكشف أن التحالف ليس رد فعل آنياً على أزمة عابرة، بل استجابة تراكمية لتحول أعمق في طبيعة التهديد ومصادره.

فطبيعة الخطر تغيرت في السنوات الأخيرة؛ لم يعد التهديد مرتبطاً بالجيوش النظامية وحدها، بل أصبح قادراً على الانتقال عبر جماعات مسلحة، أو شبكات إلكترونية، أو أدوات اقتصادية وسياسية، أو هجمات صاروخية وطائرات مسيّرة تستهدف منشآت الطاقة والممرات البحرية.

وتتمثل دوافع التحالف في أربعة مستويات متكاملة:

الاستقلالية الاستراتيجية:

تقليل الاعتماد المطلق على مظلة أمنية خارجية واحدة، مع المحافظة على الشراكات القائمة. وبحسب تصريحات علنية لمسؤول سعودي هو وكيل وزارة الخارجية للدبلوماسية العامة، السفير رائد قرملي، فإن الاتفاقية لا تستهدف إنشاء محور عسكري أو تكتل طائفي، ولا ترتبط بسباق تسلح أو برامج نووية، بل تهدف إلى بناء قدرات دفاعية مستدامة. وجاء الموقف التركي المعلن منسجماً مع هذا التوصيف، إذ وصفت تصريحات رسمية تركية الاتفاق بأنه خطوة تاريخية لا تستهدف دولة بعينها.

توزيع الأعباء:

نقل الأمن من نموذج تتحمل فيه دولة واحدة العبء الأكبر إلى نموذج تتقاسم فيه الدول الثلاث التمويل والخبرة والقوة البشرية والصناعية.

تكامل عناصر القوة:

السعودية توفر الموارد والقدرة التمويلية والموقع المركزي؛ وتركيا، بوصفها إحدى القوى العسكرية البارزة في حلف الناتو، تقدم قاعدة صناعية تشمل خبرات في الطائرات المسيّرة القتالية وبرامج وطنية مثل المقاتلة "قآن" ودبابة "ألتاي"، مع تفاوت مراحل التطوير والاختبار والإنتاج بين هذه المنظومات؛ وتضيف باكستان خبرة عسكرية واسعة وقوة بشرية كبيرة وقدرات صاروخية وعمقاً استراتيجياً — وهو عمق يشمل، كما سيرد لاحقاً، بُعداً نووياً فريداً.

حماية المصالح الحيوية:

أمن الطاقة والموانئ والمطارات وشبكات الاتصالات وخطوط التجارة، وهي مصالح لا يمكن فصلها عن الأمن العسكري.

أما أهداف الاتفاق فتشمل تعزيز الردع الجماعي، ورفع مستوى الجاهزية، وتطوير التدريب والمناورات، وتبادل المعلومات، ومكافحة الإرهاب، وحماية المنشآت الحيوية، وبناء صناعات دفاعية مشتركة. لكن مبدأ الدفاع الجماعي يحتاج إلى تعريفات دقيقة: ما المقصود بالهجوم المسلح؟ هل يشمل الهجمات السيبرانية أو الاعتداء عبر وكلاء؟ وهل يكون الرد عسكرياً بالضرورة أم يمكن أن يكون دبلوماسياً أو اقتصادياً أو استخبارياً؟ تحدد الإجابة عن هذه الأسئلة مدى قوة الالتزام الحقيقي؛ فالغموض قد يخدم الردع في بعض الحالات، لكنه قد يؤدي أيضاً إلى اختلاف التقديرات أثناء الأزمة.

ثانياً: البُعد النووي الباكستاني وحساسياته

يستحق هذا البعد معالجة مستقلة لأنه يميز هذا التحالف عن أي تجمع دفاعي إقليمي آخر: باكستان هي الدولة الإسلامية الوحيدة التي تمتلك سلاحاً نووياً، وهو ما يمنحها ثقلاً استراتيجياً خاصاً في معادلات الردع، لكنه يحمل في الوقت نفسه تعقيدات لا يمكن تجاهلها.

فمن الناحية القانونية، أكد مسؤولون سعوديون وأتراك أن الاتفاق لا يرتبط بمساعٍ نووية أو سباق تسلح، في حين لم يتضمن البيان المنشور المتاح التزاماً نووياً مشتركاً بين الأطراف الثلاثة. ويطرح هذا البحث، على سبيل الاستشراف التحليلي لا الجزم أو الادعاء بوجود ترتيب فعلي، تساؤلاً مشروعاً: هل يمكن أن يُفهم الدفاع الجماعي، ولو ضمنياً وبمعزل عن النص الرسمي، على أنه يمتد إلى بعد ردعي نووي؟ هذا سؤال بحثي يستحق المتابعة، لا دليل على وجود ترتيب من هذا النوع؛ وبصرف النظر عن النفي الرسمي

القاطع له، فإن الطريقة التي يُدار بها هذا النوع من التساؤلات في الخطاب الرسمي المستقبلي للتحالف ستؤثر في كيفية قراءة القوى الإقليمية والدولية له.

كما أن هذا البعد يضع التحالف تحت مجهر خاص من جانب منظمات منع الانتشار النووي والقوى الكبرى، وهو ما يجعل من المفيد أن تتولى مؤسسات التحالف المقترحة، إن تشكلت أمانة عامة له مستقبلاً، إصدار توضيحات دورية شفافة تفصل بوضوح بين التعاون الدفاعي التقليدي (الدفاع الجوي، الاستخبارات، مكافحة الإرهاب) وبين أي تفسير يوسّع مظلة الردع لتشمل السلاح النووي. غياب هذا التوضيح المستمر قد يترك مساحة للتأويل السياسي المضاد، خصوصاً من الأطراف التي قد ترى في التحالف تهديداً محتملاً لموازين القوى في جنوب آسيا والشرق الأوسط معاً.

ثالثاً: التحديات العملياتية والاستخبارية والحوكمة

لا يعلن البيان المتاح جميع التفاصيل التنفيذية للاتفاقية، ولذلك تمثل المؤسسات والآليات الواردة في هذا القسم وما يليه مقترحات عملية لتفعيل الاتفاق، لا وصفاً لهياكل قائمة بالفعل.

القيادة والعقيدة وقابلية التشغيل البيني

يتمثل التحدي العملي الأكبر في دمج أنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات والاستطلاع، المعروفة بمنظومات C4I. فالجيوش الثلاثة تختلف في مصادر التسليح والعقيدة العملياتية وأنظمة الاتصال وطرق إدارة المعارك؛ فتركيا معتادة على معايير حلف الناتو، وباكستان تجمع بين منظومات صينية وأمريكية وذاتية الصنع، بينما تعتمد السعودية على مزيج من المصادر الغربية. ولا يكفي تنظيم مناورات مشتركة إذا كانت القوات غير قادرة على تبادل البيانات في الوقت المناسب أو العمل وفق إجراءات موحدة. لذلك ينبغي أن يبدأ التحالف بإنشاء مركز تنسيق عملياتي، وربط غرف القيادة الوطنية، ووضع معايير مشتركة للاتصال والتشفير، ثم اختبار هذه المنظومة في تدريبات متدرجة. وليس المطلوب في البداية توحيد جميع الأسلحة، بل تحقيق "قابلية التشغيل البيني"، أي قدرة أنظمة مختلفة على العمل معاً بكفاءة — وهي قدرة لا تقتصر على التقنية، بل تشمل القواعد القانونية التي تحكم عمل القوات متعددة الجنسيات.

الاستخبارات والصورة العملياتية المشتركة

يحتاج التحالف إلى خلية استخبارية ثلاثية تعمل على مدار الساعة، تجمع ممثلين عن الأجهزة المعنية في الدول الثلاث. والهدف ليس كشف جميع الأسرار السيادية، بل بناء صورة عملياتية مشتركة للتهديدات العاجلة، عبر التركيز على:

- الإنذار المبكر للصواريخ والطائرات المسيّرة
- حماية المنشآت الحيوية وممرات الطاقة
- تحليل الصور الفضائية والاستطلاع الجوي
- رصد الهجمات السيبرانية وحملات التضليل
- إنشاء قاعدة بيانات مشتركة للتهديدات والفاعلين والأهداف ذات الصلة بالدفاع والإنذار المبكر

لكن تبادل المعلومات يجب أن يكون تدريجياً وطبقياً؛ فالثقة الاستخبارية لا تُبنى بفتح كل الملفات دفعة واحدة، بل تبدأ بالإنذارات المبكرة والبيانات الأقل حساسية، ثم تتوسع وفق مستوى الثقة والحاجة العملياتية. كما ينبغي الفصل بين إنتاج المعلومة وقرار استخدام القوة؛ فهذه القاعدة أداة تحليلية دفاعية، وليست تفويضاً تلقائياً باتخاذ إجراءات هجومية.

القرار السياسي وتسوية الخلافات

تختلف أولويات الدول الثلاث ومصالحها الجغرافية، ولذلك تحتاج الاتفاقية إلى هيكل حوكمة واضح، وفيما يلي تصور مقترح له لا وصف لمؤسسات مؤكدة في الاتفاق المعلن:

- مجلس سياسي أعلى للقرارات الاستراتيجية
- مجلس دفاع مشترك للتنسيق العسكري
- لجنة عسكرية دائمة لمتابعة الجاهزية
- لجنة قانونية مشتركة لصياغة البروتوكولات وتسوية النزاعات
- لجنة رقابة مالية لمتابعة الصندوق الدفاعي والميزانيات المشتركة
- مركز عمليات يعمل أثناء الأزمات
- أمانة عامة تتولى البرامج والميزانيات والتقارير

وجود لجنة قانونية ولجنة رقابة مالية إلى جانب المكونات العسكرية يهدف إلى أن تعكس الحوكمة طابعاً مؤسسياً شاملاً، لا عسكرياً بحتاً. ومن الأفضل اعتماد الإجماع في قرارات الحرب والتدخل الخارجي، مع منح مركز العمليات صلاحيات محدودة للدفاع الفوري عن النفس، على أن تخضع الإجراءات للمراجعة السياسية. كما يمكن إنشاء آلية قانونية ودبلوماسية لحل النزاعات، عبر أربع مراحل مقترحة: التفاوض المباشر، ثم الوساطة داخل التحالف، ثم إحالة المسائل القانونية إلى هيئة مشتركة، وأخيراً التحكيم الدولي في النزاعات المالية والتقنية والتعاقدية. وينبغي أن تشمل بروتوكولات التحالف المستقبلية مسؤولية القوات، والاختصاص القضائي، وحماية المعلومات، وقواعد الاشتباك، ووضع القوات المنتشرة خارج أراضيها.

رابعاً: العقبات السياسية الكامنة بين الأعضاء أنفسهم

أي تقييم واقعي لمستقبل التحالف لا يكتمل من دون فحص نقاط الاحتكاك المحتملة بين الأعضاء الثلاثة أنفسهم، فالتضامن المعلن لا يلغي تباين المصالح القائم فعلياً:

الملف السوري وتوازنات النفوذ :

شهدت مقاربات الرياض وأنقرة تفاوتاً في بعض المراحل تجاه الملف السوري وموقع بعض الفاعلين المحليين فيه. أي تصعيد مستقبلي في هذا الملف قد يضع الشريكين أمام اختبار لمبدأ "الموقف الموحد."

ملف التيارات الإسلامية السياسية:

مثّل هذا الملف في بعض المراحل السابقة نقطة توتر دوري بين الرياض وأنقرة، وإن كانت العلاقات قد شهدت انفراجاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، قد يحتاج أي تحالف دفاعي طويل الأمد إلى آلية تحول دون انتقال أي توتر محتمل في هذا الملف إلى الملفات الأمنية المشتركة.

تفاوت الأولويات في العلاقة مع إيران:

تتفاوت الرياض وأنقرة وإسلام آباد في أولوياتها وحساباتها تجاه طهران، دون أن يعني ذلك بالضرورة تناقضاً حتمياً بينها؛ فقد خفّضت السعودية التصعيد مع إيران عبر تفاهمات حديثة، بينما تحافظ تركيا وباكستان على خطوط تواصل اقتصادية وحدودية أوسع معها. وهذا التفاوت قد يجعل تعريف "التهديد المشترك" الذي يستوجب تفعيل بند الدفاع الجماعي محل نقاش أكثر منه اتفاقاً تلقائياً، إن كان مصدره إيران تحديداً.

تعدد مصادر التسليح والارتباطات المؤسسية والتقنية:

اعتماد تركيا على منظومات الناتو، وباكستان على مزيج صيني-أمريكي، والسعودية على تسليح غربي بالأساس، قد يخلق تحدياً في تنسيق قيادة التوحيد التقني للتحالف، وهو تحدٍ يمكن أن يبطئ مراحل التكامل الصناعي إن لم تُدر بوضوح مؤسسي مبكر.

هذه العقبات لا تعني فشل التحالف حكماً، لكنها تشير إلى أن نجاحه مرهون بقدر لا يقل أهمية عن التحديات التقنية بإدارة سياسية دقيقة لهذه الخلافات الكامنة، عبر آلية التحكيم الداخلي المشار إليها سابقاً، قبل أن تتحول إلى أزمات علنية تُستغل خارجياً.

خامساً: الصناعة والتمويل والملكية الفكرية وسلاسل الإمداد

التمويل والتخصص الصناعي

لا يمكن للتحالف أن يتحول إلى قوة مستدامة من دون صندوق دفاعي مشترك يمول البحث والتطوير والتدريب والصيانة وتأمين الإمدادات، لا مجرد شراء المعدات. وينبغي أن

تُوزع الأعباء وفق القدرة المالية، وقيمة الخبرة الفنية، وحجم الاستفادة، والمنشآت والكوادر التي تقدمها كل دولة.

يمثل توزيع الأدوار التالي نموذجاً مقترحاً لتفعيل التكامل الصناعي، وليس ترتيباً معلناً في الاتفاقية؛ إذ لا يوجد، وفق المعلومات المتاحة، إعلان رسمي يحدد أدواراً بعينها لكل طرف. ووفق هذا النموذج المقترح، يمكن أن تتولى تركيا التصميم والتطوير في بعض الأنظمة، وتشارك باكستان في الاختبارات والتكييف العملياتي والتصنيع، بينما تمول السعودية جزءاً كبيراً من البحث والتطوير وتستضيف منشآت الإنتاج أو التجميع، بما يمنع تحول العلاقة إلى نموذج بسيط قوامه ممول ومورد ومستخدم. ومن الأفضل البدء بمشاريع محدودة وقابلة للقياس — أنظمة مكافحة المسيّرات، الاتصالات العسكرية الآمنة، الذخائر الذكية، الأمن السيبراني، مراكز التدريب والمحاكاة — قبل الانتقال إلى المنظومات الثقيلة والمعقدة.

الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا

تعد الملكية الفكرية من أبرز العقبات القانونية أمام المشاريع الدفاعية المشتركة. فقد تكون التقنية مملوكة مسبقاً لدولة، أو مرتبطة بترخيص خارجي، أو ناتجة عن تطوير مشترك. ولذلك ينبغي إبرام اتفاقية مستقلة تحدد: ملكية المعرفة السابقة، وملكية الابتكارات الجديدة، وحقوق استخدام البراءات والبرمجيات، ومسؤولية الصيانة والتحديث، وقواعد التصدير إلى دول ثالثة، وحماية الأسرار التجارية والبيانات الفنية، وآلية التحكيم عند نشوب نزاع. ولا ينبغي اعتبار نقل التكنولوجيا مجرد تسليم معدات؛ فالاستقلال الحقيقي يشمل نقل المعرفة الهندسية، وحقوق الصيانة، والبرمجيات، ومراكز الاختبار، والقدرة على تحديث المنتج. والأفضل اعتماد مراحل تبدأ بالتجميع والصيانة، ثم التصنيع الجزئي، ثم التطوير المشترك، وصولاً إلى التصميم المستقل.

سلاسل الإمداد والمكونات الحرجة

قد يكون المنتج محلي التجميع، لكنه يعتمد على رقائق إلكترونية أو محركات أو مستشعرات أو أنظمة ملاحة مستوردة، ولذلك لا يعني بناء مصنع نهائي امتلاك استقلال دفاعي حقيقي. وتواجه سلاسل الإمداد مخاطر التقادم السريع للمكونات، والقيود على التصدير، وتعطل النقل، والهجمات السيبرانية، واعتماد النظام على مورد واحد.

وينبغي إنشاء قائمة تحالفية للمكونات الحرجة — المعالجات، المستشعرات، المحركات، البطاريات، أنظمة الاتصال والملاحة، المواد المركبة — ثم تحديد الأولويات بين ما يمكن توطينه سريعاً، وما يحتاج شراكات طويلة الأجل، وما يتطلب تنويع الموردين وتكوين مخزون استراتيجي. فالاستقلال لا يعني إنتاج كل شيء محلياً، بل امتلاك القدرة على

الصيانة والتحديث والاستبدال، ومواصلة تشغيل المنظومات عند اضطراب الأسواق أو تغير المواقف السياسية.

سادساً: خريطة ردود الفعل الإقليمية والدولية

هذا القسم تحليلي واستشرافي بطبيعته، ولا يعكس مواقف رسمية معلنة إلا حين يُشار إلى ذلك صراحة. لا تعكس الفقرات التالية مواقف رسمية معلنة بالضرورة، بل تقدم تقديرات محتملة استناداً إلى مصالح هذه الأطراف وسوابقها الإقليمية. قد يترك التحالف آثاراً جيوسياسية متعددة: رفع كلفة استهداف أي دولة من الدول الثلاث لأن الخصم سيضطر لحساب ردود محتملة من ثلاث عواصم، وتشجيع دول أخرى على تنويع شراكاتها الأمنية، وتعزيز التحول من نظام أمني يعتمد على قوة خارجية واحدة إلى شبكة شراكات متعددة.
غير أن هذا التأثير قد يتوزع بشكل متفاوت بين اللاعبين الإقليميين والدوليين:
إيران :بحسب ما نقلته وكالات وصحف دولية، وصف عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، إبراهيم رضائي، الاتفاق بأنه "لن يشكل صمام أمان" للسعودية، وأن "اتفاقاً ورقياً مع تركيا وباكستان لن يجلب لها الأمن". هذا التصريح صادر عن عضو برلماني إيراني لا عن الحكومة الإيرانية أو وزارة خارجيتها رسمياً، ولذلك ينبغي عدم تعميمه كموقف حكومي إيراني رسمي شامل. وبصرف النظر عن هذا التصريح المحدد، يمكن أن تقرأ طهران التحالف تحليلياً بوصفه محاولة لتطويقها إقليمياً، أو على العكس كأداة يمكن التعايش معها ما دام طابعه المعلن دفاعياً ولا يستهدفها بالاسم صراحة في البيان الرسمي.
الهند :قد تكون الهند من أكثر الأطراف تحسساً تجاه هذا التحالف، نظراً للتوتر التاريخي مع باكستان وما قد تحمله عبارة "الدفاع الجماعي" من احتمال نظري بأن يجد أي تصعيد هندي-باكستاني نفسه أمام مظلة دفاعية أوسع تضم السعودية وتركيا. قد ترى نيودلهي فائدة في متابعة الاتفاق بحذر والسعي لتوضيحات دبلوماسية مباشرة من الرياض تحديداً، نظراً للعلاقات الاقتصادية والطاقوية الوثيقة بين البلدين.
إسرائيل :من المرجح أن تتابع إسرائيل التحالف من زاوية مزدوجة؛ فقد يُنظر إليه كتطور يستحق المتابعة الدقيقة نظراً لوجود دولة نووية داخل ترتيبات دفاعية تضم قوة صناعية إقليمية مثل تركيا، بينما قد يحد الطابع المعلن للتحالف كإطار دفاعي لا هجومي من حدة أي قلق فوري. ويبقى تقدير الموقف الإسرائيلي الفعلي رهناً بمعطيات لا يمكن التحقق منها علناً في هذه المرحلة.

القوى الكبرى :قد تقيّم الولايات المتحدة التحالف من زاوية تأثيره في ترتيبات الأمن التقليدية القائمة في المنطقة، ويمكن أن تنظر الصين إليه من زاوية أمن الطاقة والممرات التجارية التي تخدم مبادرة الحزام والطريق، فيما قد تراقب روسيا انعكاسه على نفوذها في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

دول المنطقة :قد تنظر بعض الدول إلى التحالف باعتباره أداة توازن مرحب بها، فيما قد تراه دول أخرى بداية لتشكيل محور جديد يستدعي الحذر أو التوازن المضاد.

الكتاب الأبيض: أداة للشفافية والطمأنة الاستراتيجية

تبرز، في ضوء تفاوت هذه القراءات المحتملة، أهمية إطلاق كتاب أبيض للتحالف بوصفه وثيقة مبادئ غير سرية، يوضح الطابع الدفاعي للتحالف، وعدم استهدافه دولة بعينها، والتزامه بالقانون الدولي واحترام سيادة الدول، وعدم فرضه على أعضائه مواقف هجومية تلقائية. ومن المفيد أن يتضمن الكتاب الأبيض توضيحاً صريحاً لعدم وجود التزام نووي معلن، مع الحفاظ على سرية التفاصيل العملياتية والقدرات العسكرية. ويجب أن يحقق الكتاب توازناً بين الشفافية في المبادئ والأهداف والحوكمة، والسرية في مواقع القوات ومصادر الاستخبارات وقواعد الاشتباك.

سابعاً: خارطة الطريق المرحلية

المرحلة الأولى: التأسيس والجاهزية

اعتماد الكتاب الأبيض، إنشاء الأمانة العامة ومجلس الدفاع، تأسيس الخلية الاستخبارية، وضع بروتوكولات تبادل المعلومات، تنظيم تدريبات مراكز القيادة والدفاع الجوي، اعتماد إطار أولي لحماية المعلومات وتسوية النزاعات، وإصدار أول توضيح رسمي مشترك بشأن حدود البعد النووي في مظلة الدفاع الجماعي.

المرحلة الثانية: التكامل التشغيلي

ربط أنظمة الإنذار المبكر، توسيع المناورات الجوية والبحرية، توحيد بعض إجراءات الاتصال، إنشاء برامج تدريب مشتركة للضباط، تطوير مشاريع محدودة في مكافحة المسيّرات والأمن السيبراني، واختبار آلية تسوية النزاعات من خلال سيناريو قانوني أو تعاقدي محاكى.

المرحلة الثالثة: التكامل الصناعي

ولا تبدأ المرحلة الثالثة إلا بعد إثبات الثقة والجاهزية، وتشمل التطوير المشترك، ونقل التكنولوجيا، وتنظيم الملكية الفكرية، وتوطين المكونات الحرجة، وإنشاء سلاسل إمداد متعددة المصادر، وتطوير منتجات دفاعية قابلة للتصدير وفق القانون الدولي.

وينبغي أن تُربط كل مرحلة بمؤشرات قياس واضحة: سرعة انتقال التحذير، زمن اتخاذ القرار، نسبة نجاح الاتصالات، عدد الثغرات التي عولجت بعد المناورات، حجم المكونات القابلة للصيانة محلياً، وعدد النزاعات التي عولجت عبر الآلية القانونية من دون تصعيد علني.

كما ينبغي أن يخضع الانتقال بين المراحل لشروط واضحة تمنع القفز إلى مستويات تكامل أعمق قبل ترسخ الثقة العملياتية:

- لا تنتقل المرحلة الأولى إلى الثانية قبل اختبار الاتصالات وتبادل المعلومات بنجاح عملي مثبت.
- لا تبدأ الصناعة الثقيلة في المرحلة الثالثة قبل الاتفاق التفصيلي على الملكية الفكرية والتمويل وسلاسل الإمداد.
- تُختبر آلية حل النزاعات عبر سيناريو قانوني أو تعاقدي محاكى قبل الاعتماد الكامل عليها في نزاع حقيقي.

خاتمة

يمتلك تحالف مكة مقومات جيوسياسية وعسكرية واقتصادية مهمة، لكن اختباره الحقيقي لن يكون في الأشهر الأولى، بل في اللحظة التي يواجه فيها أول أزمة فعلية تستدعي تفعيل بند الدفاع الجماعي. عندها فقط ستُختبر، في آن واحد، صلابة الثقة بين الأعضاء، وكفاءة المؤسسات التي بُنيت أو لم تُبنَ بعد، وقدرة الكتاب الأبيض على تهدئة قلق الجيران الحساسين. فالردع لا ينتج من إعلان التضامن وحده، بل من معلومات دقيقة، وقيادة قابلة للتشغيل البيني، وقرار سياسي سريع، وصناعة قابلة للاستمرار، وسلاسل إمداد آمنة، وآلية قانونية تمنع الخلافات بين الحلفاء من التحول إلى انقسام.

والسؤال الذي سيحدد مصير هذا التحالف ليس "هل وُقّع الاتفاق؟" بل "هل ستتحول مؤسساته المقترحة، من الأمانة العامة إلى الخلية الاستخبارية، من نص على الورق إلى واقع تشغيلي قبل أن تفرض الأزمة المقبلة نفسها؟" فإذا سبقت المؤسسة الأزمة، تحول التحالف إلى نواة لنظام أمني إقليمي أكثر استقلالاً وتوازناً. أما إذا سبقت الأزمة المؤسسة، فسيُختبر التحالف وهو لا يزال في طور التكوين — وهو الاختبار الأصعب الذي يواجه أي تحالف ناشئ.

المراجع

1. البيان الثلاثي المشترك، "Mecca Joint Defense Agreement"، وزارة الخارجية الباكستانية، 7 أغسطس 2026.
2. Gumrukcu, T. (7 August 2026). "Saudi Arabia, & ,.Azhari, T., Shahid, A Turkey and Pakistan sign joint defence deal amid regional turmoil." .Reuters
3. Saudi Arabia, Turkey, Pakistan pledge mutual defense as Middle East " .turmoil escalates." (7 August 2026). NBC News / Reuters https://www.nbcnews.com/world/middle-east/saudi-arabia-turkey-pakistan-pledge-mutual-defense-rcna591330
4. Turkiye, Saudi Arabia, Pakistan sign joint defence agreement: What's in " .it?" (7 August 2026). Al Jazeera https://www.aljazeera.com/news/2026/8/7/turkiye-saudi-arabi-pakistan-sign-joint-defence-agreement-whats-in-it
5. Mideast live: Saudi Arabia, Pakistan, Turkey sign defence pact stating " .attack on one is attack on all." (7 August 2026). France 24
6. Saudi Arabia turns to Muslim military heavyweights in landmark defense " .pact as Iran war closes in." (7 August 2026). CNN https://www.cnn.com/2026/08/07/middleeast/saudi-arabia-turkey-pakistan-pact-intl
7. Saudi Arabia, Pakistan, Turkey Sign Joint Defense Pact Amid US-Iran " https://www.rferl.org/amp/saudi- .Tensions." (7 August 2026). RFE/RL turkey-pakistan-defense-agreement-iran-war/33824220.html
8. Saudi Arabia signs pact with nuclear-armed Pakistan in signal to Israel." " .(17 September 2025). The Independent/AOL News https://www.aol.com/news/saudi-arabia-signs-pact-nuclear-054412170.html
9. Mecca pact ties three Sunni powers together as Iran-backed attacks " .loom." (7 August 2026). Iran International https://www.iranintl.com/en/202608073701
10. Turkey, Saudi Arabia and Pakistan sign 'Mecca Defence Pact'." (7 August " https://www.newarab.com/news/turkey-saudi- .2026). The New Arab arabia-and-pakistan-sign-mecca-defence-pact
11. Pakistan, Saudi Arabia, Turkey Sign a Mutual Defense Pact." (7 August " https://foreignpolicy.com/2026/08/07/pakistan- .2026). Foreign Policy /saudi-arabia-turkey-mutual-defense-pact-iran-israel-military
12. Could the Pakistani-Saudi Defense Pact Be the First Step Toward a " .NATO-Style Alliance?" (14 October 2025). CSIS